



أوضاع مواطنينا، وعلى علاقة مؤسستنا بالمجتمع، بمعنى آخر إنه منطق التفاعل المسؤول، التفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع.

وليس هذا التفاعل، اختياريا، بل هو ضرورة، لأن ديناميات المجتمع بكل أبعادها كما نعيشها يوميا، ينبغي أن تجد صداها في المؤسسات المنتخبة، بل وتنقل إلى قلب الاشتغال المؤسساتي، وفي مقدمته بالطبع البرلمان. وينبغي أن تكون موضوع حوار وتداول بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بقصد إيجاد الحلول للمشاكل والتوافق على البدائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية، العملية والواقعية، بما يلي حاجيات المجتمع ومطالبه، ويستحضر في نفس الآن، الإكراهات والتحديات والإمكانيات، في سياقات ليست بالسهلة ولا تسعف دوما، مما يتطلب منا جميعا مؤسسة تشريعية ومؤسسة تنفيذية الإبداع والاجتهاد الجماعي.

في هذا الأفق، وتنفيذا لتعليمات جلالة الملك، محمد السادس، أعزه الله في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية الحالية، شرع المجلس في إعداد مساهمته بشأن النموذج التنموي الجديد الذي ينبغي لبلادنا اعتماده، والذي كان موضوع توجيه ملكي إلى الحكومة والبرلمان، كي يعد كل في مجال اختصاصاته تصورا شاملا في تعاون السلط وتكاملها.

ويندرج ما أنجزناه معا، رئاسةً ومكتباً وفرقا ولجانا نيابية، في إطار منطق التفاعل مع المجتمع وفق رؤية تلتقط دينامياته المتعددة.

ففي ما يخص العمل الرقابي، تمثل ذلك، في النقاش الذي شهدته جلسات الأسئلة الشفوية المتعلقة بالسياسة العامة والتي تمحورت حول قضايا تتسم بالراهنية وتستأثر باهتمام الرأي العام من قبيل مستجدات قضية الوحدة الترابية، وصيانة حقوق

محضر الجلسة الخامسة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1439هـ (24 يوليوز 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: سبعة وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة السابعة مساء.

جدول الأعمال: اختتام الدورة التشريعية الثانية من السنة التشريعية الثانية (أبريل 2018).

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

نقدم في هذه الجلسة الختامية، حصيلة الدورة الثانية من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحالية، لكن ليس بمنطق الأرقام والنسب فقط، ولكن أيضا بمنطق النوع، منطق القيمة المضافة في أعمالنا، ومنطق التساؤل عن مدى تمثّلنا لروح الدستور وأبعاده، وحمولاته الإصلاحية الحقوقية، وتوجّهه إلى المستقبل، منطقتنا آثار أعمالنا الرقابية وإنتاجنا التشريعي ومُنجزنا في مجال تقييم السياسات العمومية، على الحياة العامة وعلى تطور بلادنا وبالأخص على التماسك الاجتماعي وتحسين



المواضيع التي استطلعت بشأنها متناولة قضايا مركزية في انشغالات المجتمع والنقاش العمومي، وذهبت إلى أبعد من التشخيص وجمع المعطيات والمعلومات، إلى اقتراح بدائل وتوصيات نعتبر أن من شأن إعمالها تأسيس التدبير على أساس إغناء تعزيز الحكامة الجيدة مع النجاعة المطلوبة.

وهتم المهام الاستطلاعية التي تم الانتهاء منها، أو التي هي في طور الإنجاز أسعار المحروقات وأوضاع السجون والمعابر إلى المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية وظروف استقبال مغاربة العالم بالموانئ والملاعب الرياضية والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية العمومية.

وللتذكير، فإن مكتب مجلس النواب وافق خلال هذه الدورة على إنجاز ثمان مهام استطلاعية من بين 16 طلبا أحيلت عليه برسم السنة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

نحرص على أن يكونَ عملنا الرقابي منتجا ويحدث الآثار التدييرية المتوخاة في تجويد التدخلات العمومية وتدبير المرافق العمومية وتصحيح الاختلالات. ومن أجل ذلك نحرص على ترصيده وتوثيقه وتقويمه.

في هذا الإطار رسخنا آلية جرد وتوثيق التعهدات الحكومة في الجلسات العامة لمجلس النواب، وراسلنا أعضاء الحكومة بشأن كل تعهد. وبلغ عدد هذه التعهدات التي راسلنا الحكومة بشأنها برسم الدورة الحالية 53 تعهدا مقابل 95 خلال دورة أكتوبر ليصل العدد الإجمالي للتعهدات المرصودة برسم السنة التشريعية 148 ردت الحكومة على 32 منها. وهذا تحول مهم نحن بصدد ترسيخه في الثقافة البرلمانية ببلادنا.

الإنسان على النحو الذي يرسخ حقوق المواطنة الكاملة ويكفل كرامة المواطن.

وتميزت الجلسات العمومية المخصصة للأسئلة القطاعية بنفس التوجه الرامي إلى تكريس ثقافة المساءلة، الحوار والاقتراح والبحث عن الحلول للقضايا القطاعية في مختلف المجالات ودائما وهذا ما نحرص عليه جميعا، دائما في تفاعل إيجابي لمجلسنا مع هذه الاوضاع.

وقد كانت هذه الجلسات بمثابة وقفات تقييم وحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تميزت بالنقد البناء، وهذا شيء طبيعي ولكن أساسا بالاقتراحات والتوضيحات، والتوافق على أهمية وضرورة مواصلة الإصلاح والالتزام باتخاذ ما يلزم من تدابير، لتعزيز وترسيخ المكتسبات وضمان استدامتها.

وبالأرقام، بلغ عدد الأسئلة التي أجاب عنها السيد رئيس الحكومة في الجلسات المخصصة للسياسات العامة 21 سؤالاً من بين 44 سؤالاً أحيلت عليه باعتبارها أسئلة تتعلق بالسياسة العامة.

وبلغ عدد الأسئلة الشفوية التي خضعت لمسطرة الإحالة على الحكومة 972 سؤالاً أجابت الحكومة عن 385 منها ومن ضمنها أجوبة عن أسئلة طرحت في دورات سابقة، فيما بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي أحيلت على الحكومة 2140 سؤالاً، توصل أعضاء المجلس ب 1150 جواباً عنها تقدم ملموس وجدي ونأمل أن يتم ويشمل كل الأسئلة كانت شفوية أم كتابية.

وفي باب الرقابة على العمل الحكومي دائما، وفي نفس أفق التفاعل مع انتظارات المجتمع والنقاش العمومي، مضت اللجان النيابية، من جهة أخرى، في إنجاز مهامها الاستطلاعية باعتبارها آلية رقابية جد ناجعة. وأعدت تقارير وتوصيات حول



المرفق العام وما يجعل الإنفاق العمومي منتجا للأثر الإيجابي على حياة المواطنين والمواطنات.

وسنكون حريصين على التطبيق الأمثل لمقتضيات الدستور في ما يخص العلاقات مع باقي المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة.

وفي باب التشريع، نعتبر حصيلة المجلس أيضا نوعية، من حيث قيمة النصوص المصادق عليها، والبالغ عددها 34 بين مشروع ومقترح، منها 29 مشروع قانون وخمس مقترحات قوانين ليلغ بذلك عدد النصوص التي صادق عليها المجلس خلال السنة التشريعية 65 نصا، منها نصاب خلال الدورة الاستثنائية.

ويتعلق الأمر في هذه الدورة بعدد من النصوص المؤسسة، كما هو الحال بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بينك المغرب ومشروع القانون المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة الكترونية مع مواكبتها، ومشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط وذاك المتعلق بمدونة التجارة وغيرها. ويتعلق الأمر بنصوص تكفل التأطير القانوني لعصرنة الاقتصاد وتحديثه مع الخدمات والنظام النقدي الوطني وتستشرف مستقبل قطاعات واعدة ومفتوحة على العالم.

وفي هذا الباب، ينبغي التذكير بأهمية المبادرة التشريعية لأعضاء المجلس والتي نضعها في صلب الأوراش التي نعمل على تنفيذها. فقد بلغ عدد مقترحات القوانين التي تقدمت بها الفرق والمجموعة النيابية والحالة على اللجان الدائمة، 82 مقترح قانون. وسنظل في مجلس النواب نراهن على تفهم الحكومة وعلى الحوار معها وعلى تقدير الأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المبادرات التشريعية في إثراء التشريع الوطني، وتسريع وثيرته مما ينبغي معه التجاوب مع المبادرات التشريعية للمجلس على أساس ما يكفله الدستور ومبدأ التعاون وتكامل السلط.

وما من شك في أن هذه الآلية ستسعف في إعمال المبدأ الدستوري المتمثل في ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتضع الرأي العام في صورة اشتغال المؤسسات.

أما في ما يخص تطبيق القوانين، وفي نفس الأفق، أرسينا آلية تتبع هذا التطبيق، لأننا نعتبر أن مصادقة البرلمان على القوانين دون نشر المراسيم التطبيقية لإعمالها تبقى دون جدوى.

وقد أسسنا ذلك على استنتاج أساسي مفاده أن حوالي ثلث التشريعات التي يصادق عليها البرلمان لا تصدر المراسيم التطبيقية بشأنها لما يتجاوز السنة. وبالتأكيد، فإن الإعمال الأمثل لهذه الآلية التي شرعت اللجان النيابية في تنفيذها مشكورة، وهو عمل ليس بالسهل، سيقودنا إلى اعتماد مساطر أنجع وأكثر تقدما، إذ إن القوانين تصدر لتنفذ ويلمس المواطنون أثارها على المجتمع، وعلى علاقاتهم بالمؤسسات. وما ينطبق على القوانين ينطبق على خلاصات وتوصيات المهام الاستطلاعية.

وفي إطار ذات التوجه، وإعمالا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور والنظام الداخلي أعدت لجنة مراقبة المالية العامة تقريرا بشأن الحساب الخصوصي المتعلق بصندوق التنمية القروية، اعتمادا على تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذا الشأن وعروض وبيانات أعضاء الحكومة حول تدبير الصندوق.

وفضلا عن المناقشة في الجلسة العامة التي ساهمت فيها الفرق والمجموعة النيابية، اعتمد المجلس بناء على اقتراح من اللجنة المعنية، 23 توصية وافقت الحكومة على 17 منها، مما يكرس مرة أخرى منهجية التوافق والتجاوب، ويجسد قيمة الحوار حول قضايا مركزية في التنمية، مما يكرس، توجهنا كمجلس إلى الاستثمار الأمثل لتقارير المؤسسات الدستورية، ومنها بالطبع المجلس الأعلى للحسابات، من أجل اقتراح ما يوجد حكامه



وإذا كانت الديمقراطية التشاركية والمواطنة إصلاحا مركزيا متقدما في دستور 2011، فإننا نعتبر المجتمع المدني، شريكا أساسيا في أعمال هذه الصيغة الراقية من المشاركة في تدبير الشأن العام، وفي اقتراح التشريع وفي تأطير مطالب المواطنين والمواطنات في صيغة عراض، مع ما لذلك من فوائد في نقل انشغالات المجتمع ومطالبه إلى قلب المؤسسات، وبالتالي البحث عن حلول لها.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

بالموازاة مع الحصيلة النوعية في أعمال المجلس على مستوى الجلسات العامة التي بلغ عددها 28 جلسة، واصلت اللجان النيابية الاشتغال بدينامية أسرع وأنجع، ليس فقط في الشق التشريعي، ولكن أيضا، وهذا هو الجديد بالأساس في ممارسة الاختصاص الرقابي، إذ إن من بين 90 اجتماعا عقدتها برسم هذه الدورة، تم تخصيص 45 اجتماعا للعمل الرقابي ومساءلة الوزراء والاستماع إلى بياناتهم حول قضايا مركزية تتسم بالراهنية من قبيل القضية الوطنية، وترسيخ حقوق الإنسان وصيانتها والتربية والتكوين، والتشغيل وخدمات الماء والكهرباء والتنمية القروية والتغطية الاجتماعية وأوضاع المقاولات الوطنية وقضايا مغاربة العالم.

وفي هذا الصدد نسجل لأول مرة أن هناك توازن بين الأعمال الرقابية والأعمال التشريعية للجان وهو مؤشر آخر للثقافة البرلمانية الجديدة التي نحن بصدد جميعا إرسائها، وهذا التحول بدون شك سيفتح آفاقا جديدة في هذا المجال.

وفي سياق أعمال الدستور فيما يرجع إلى تمتيع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات، وسعي الدولة إلى

أمننا فيما يخص ممارسة المجلس لوظيفته في مجال تقييم السياسات العمومية، وكما عشنا ذلك جميعا، تميزت هذه الدورة بتقديم ومناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المعنية بالتنمية القروية بشأن "مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي بالمغرب". وما من شك في أن اختيار هذا الموضوع ليكون محور تقييم السياسات العمومية، يجسد توجه المجلس إلى إنجاز ومجالات الاستهداف حتى نجعل من هذه المقاربة منهجية بالنسبة لقضايا مستقبلية.

ومباشرة بعد تقديم ومناقشة تقرير عملية التقييم الثالثة أطلقنا عملية التقييم الرابعة التي ستكون هذه المرة عملية تقييم قبلية، إذ تم اختيار السياسة الوطنية فيما يتعلق بالتعليم الأولي. كما أكد ذلك جلالة الملك، محمد السادس، في الرسالة التي وجهها جلالاته يوم 18 يوليوز 2018 إلى المشاركين في اليوم الوطني حول التعليم الأولي فحيث قال جلالاته: "إن إصلاح قطاع التربية والتكوين، وفي مقدمته التعليم الأولي، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأجيال القادمة. لأن أطفال اليوم، هم رجال الغد" مشددا جلالاته، على أن هذا الورش الوطني الكبير يقتضي الانخراط الواسع والمسؤول للجميع، من أجل كسب هذا الرهان، وتحقيق أهدافه، داخل الآجال المحددة".

وتفعيلا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، والقانونين التنظيميين بشأن العراض والمتمسكات من أجل التشريع تم تشكيل اللجنة المكلفة تحت إشراف المكتب المكلفة بالعراض والمتمسكات، فيما يتم إعداد القاعدة والنظام المعلوماتيين الخاصين بتدبير عراض المواطنين والمواطنات وملمتساتهم من أجل التشريع، ضمانا لتدبير شفاف لهذه المبادرات المواطنة.



وفي هذا الصدد، عملنا على توطيد علاقاتنا مع عدد من البرلمانات الوطنية في أمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة البلقان، بالإضافة بطبيعة الحال إلى إفريقيا.

ونظمتنا كبرلمان وكما تعلمون كبرلمان مغربي دورتين لكل من المنتدى البرلماني المغربي الإسباني والمنتدى البرلماني المغربي الفرنسي واللذين كانا بمثابة قمتين برلمائيتين انكبنا على دراسة مواضيع في غاية الأهمية بالنسبة لعلاقاتنا مع هاتين الدولتين الصديقتين؛ كما نظمنا لقاء دراسيا مع برلمان المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

وكان للزيارات التي قامت بها رئاسة ومكتب المجلس وأعضاء مجموعات الصداقة مناسبات لتوثيق العلاقات مع البرلمانات الوطنية والتعريف بقضايا بلدنا.

ونتوخى من هذه المؤسسة ضمان الاستدامة في العلاقات والثنائية والمتعددة الأطراف، ترسيخها وترصيد المحقق في إطارها وبناءها على الالتزامات المتبادلة والدفاع عن المصالح والقضايا الحيوية لبلادنا ولشركائنا.

وبالتأكيد، السيد الوزير، السيدات والسادة النواب، فإن حضورنا النوعي والاستباقي في الدبلوماسية البرلمانية، يتصدره اهتمام مركزي واحد هو الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية والتصدي لكل الادعاءات والافتراءات التي ينسجها خصومنا.

وترسيخا لمنهجية المؤسسة والترصيد، أحدثنا، إعمالا للنظام الداخلي للمجلس تحت مراقبة المكتب، ثلاث مجموعات موضوعاتية جديدة تعنى الأولى بقضية الوحدة الترابية للمملكة والثانية بالشؤون الإفريقية والثالثة بالقضية الفلسطينية التي تعتبر انشغالا مركزيا بالنسبة للمملكة المغربية.

تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، واصلت مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالمساواة والمناصفة، أعمالها وراكت العديد من الاقتراحات والتوصيات التي ستكون بدون شك جد مفيدة في اعتماد التشريعات والتدابير والسياسات العمومية لبلوغ أهدافها وإعطائها مضمونا عمليا. وسمحوا لي أن أعنتم هذه المناسبة لأثني على دينامية هذه المجموعة، وعلى أداء مجموع النواب أعضاء مجلسنا على عطائهم المتميز.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

إذا كانت هذه الحصيلة في ممارسة المجلس لاختصاصاته الدستورية، تحفز إلى مزيد من الإنتاج النوعي، فإنها ما كانت تتحقق بهذا النحو، لولا تجاوب الحكومة والتي أشكر رئيسها السيد العثماني وأعضائها وأخص بالذكر المداومون السيد مصطفى الخلفي الذي دائما كان حاضرا معنا رغم كل الإكراهات وخاصة إكراهات الخميس، فلدي اقتراح سنقوم بتعديل النظام الداخلي وستكون جلسة الاثنين يوم الخميس، فشكرا لك السيد مصطفى الخلفي، فإنها ما كانت تتحقق بهذا النحو لولا تجاوب الحكومة والتي أشكر رئيسها وأعضائها على ما جسده من روح التعاون والتكامل والاستعداد الدائم للبحث عن الحلول التوافقية للقضايا المطروحة. وهو ما انخرط فيه أعضاء المجلس الذين أثني على تعبتهم من أجل تجويد أعمال المؤسسة.

وإغناء لرصيد مجلسنا في مجال الدبلوماسية البرلمانية الثنائية والمتعددة الأطراف، أقول أننا واصلنا أعمال الرؤية الجديدة في مجال العلاقات الخارجية، مكرسين مقاربات الترصيد والحضور والاستباق والجديد المؤسسة والتأطير القانوني لعلاقاتنا الثنائية مع البرلمانات الوطنية والانتقال من الظرفي الآني إلى المأسس.



وسيظل الرهان والهدف الرئيسي هو مساهمة المجلس في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتقوية دولة المؤسسات ومواصلة تنمية بلادنا وتطويرها وصيانة استقرارها وأمنها، تحت القيادة المتبصرة، لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، أعزه الله، في سياقات دولية وإقليمية، نعلم جميعا ما يميزها اليوم، وعلينا زميلاتي زملائي أن نستحضر أن بلادنا حققت الكثير من تقدم وعددا من المكتسبات السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحاسمة، وعلى مستوى توقعها لا فقط على المستوى القاري، ولكن كذلك على المستوى الدولي.

وعلينا، دوماً، أن نستحضر، في الممارسة والخطاب، أن تقوية المؤسسات، ومنها البرلمان، أمر حاسم وضروري للحفاظ على الاستقرار والأمن. وعلينا أن ندرك أن قوة المؤسسات مرتبطة بقدرتنا على ترسيخ ثقافة التوافق في القضايا الكبرى للوطن. وعلينا أن نتمثل قيمة برلمان القرب بما هو إصغاء للمواطنين والتعرف على حاجيات المجتمع.

من أجل ذلك ينبغي أن نتعباً جميعاً، بنفس التصميم وروح التعاون بين المجلس والحكومة وباقي المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة.

وفي الختام، أود أن أشكر كل من ساهم ويساهم في تسيير أعمال المجلس وفي مقدمتهم موظفات وموظفي المجلس على تعبئتهم جميعاً من أجل تمكين السيدات والسادة الأعضاء من القيام بمهامهم، كما لا يفوتني أن أشكر أفراد أمن البرلمان ونساء ورجال الصحافة على مساهمتهم في تناول أعمال المجلس، شكراً على حسن إصغائكم.

الكلمة للسيدة الأمينة لتلاوة البرقية المرفوعة إلى جلالة الملك.

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن نشيد مرة أخرى بالمواقف الحازمة المناصرة للعدل والحق التي ما فتئ جلالته الملك، محمد السادس، رئيس لجنة القدس الشريف يؤكد عليها والداعية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من كامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن البديهي أن يسير مجلسنا على هذا الطريق المناصر للعدل وللشرعية الدولية وهو ما جسدناه في عدد من المبادرات كان منها النقاش الذي فتحناه خلال جلسة 14 ماي 2018 على إثر أعمال القتل والتهريب التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق عدد من أبناء شعبنا الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، واصل المجلس، في إطار برامج التعاون الدولي، تنفيذ البرامج المتفق بشأنها مع عدد من الشركاء الدوليين في إطار التفاعل والتعرف على الممارسات البرلمانية المقارنة والتعريف من جهة أخرى بتجربتنا وبنموذجنا، بما يحققه المجلس في ممارسة عدد من اختصاصاته. ولا تخفى عليكم السيدات والسادة النواب، القيمة المضافة الكبرى لهذه البرامج في توطيد علاقاتنا مع عدد من البرلمانات الوطنية.

حتى يتمكن مجلس النواب من القيام بمهامه واختصاصاته ووظائفه، ينبغي أن يتوفر على وسائل العمل، وخاصة على إدارة برلمانية عصرية وقوية بموارد بشرية كفأة، مواكبة ومنضبطة. في هذا الصدد صادق مكتب المجلس على خطة عمل للمجلس وضعت على أساس على التراكم، وتتضمن أكثر من 140 تدبيراً مركزياً.

ومن جهة أخرى صادق مكتب المجلس على منظم جديد لإدارة المجلس سيمكن العمل به من هيكله هذه الإدارة وفق رؤية شاملة متوجهة نحو المستقبل. وستتم هذه الهيكلة وفق الشفافية ومبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص وأخذاً بعين الاعتبار عنصر الكفاءة والمردودية والانضباط والانخراط في عمل المؤسسة.



عالم اليوم، وقد تم إثراء بالإنتاج وتجويده بفضل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق منهجية التوافق ومنطق التكامل بين السلط، مما فتح آفاقا جديدة لمبادرة تشريعية لأعضاء المجلس.

وفي باب الرقابة على العمل الحكومي، تم يا مولاي، خلال هذه الدورة تنويع آلياته واستثمار ما يقضي به الدستور في هذا الاختصاص البرلماني، إذ إنه فضلا عن المراقبة من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية التي تناولت السياسات العمومية والقطاعية أنجزت اللجان النيابية الدائمة أو شرعت في إنجاز عدة مهام استطلاعية حول قضايا تتسم بالراهنية وتستأثر باهتمام الرأي العام، فيما عقدت اللجان اجتماعات رقابية استمعت خلالها إلى بينات أعضاء الحكومة ومسؤولي المرافق العمومية حول سياسات وبرامج وتدخلات عمومية.

وفي باب تقييم السياسات العمومية تميزت الدورة بتقديم ومناقشة التقرير وتوصيات مجموعة العمل الموضوعاتية حول مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي، في ما تم إطلاق عملية التقييم الرابعة والتي توافقت مكونات المجلس على أن يكون التعليم الأولي محورها.

مولاي، كانت هذه الدورة مناسبة كثف فيها مجلس النواب من اتصالاته مع عدد من البرلمانات الوطنية، وكان حريصا على مأسسة علاقاته مع عدد منها وتأطيرها باتفاقيات ومذكرات تفاهم بما يضمن استدامتها، فيما واصل مشاركاته في المؤتمرات والمنتديات البرلمانية المتعددة الأطراف وفق رؤية مبادرة واستباقية.

ومن البديهي يا مولاي، أن يستحضر أعضاء المجلس في هذا الباب ويتمثلون توجهاتكم وسياستكم في مجال علاقات المملكة المغربية بباقي أعضاء المجموعة الدولية، ومن البديهي أيضا أن يتصدر الدفاع عن الوحدة الترابية والتعريف بالإصلاحات التي

النائبة السيدة عزوها العراك أمينة المجلس:

شكرا لكم السيد الرئيس،

برقية مرفوعة إلى صاحب الجلالة، الملك محمد

السادس، نصره الله، بمناسبة اختتام الدورة الثانية من السنة

التشريعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مولاي، صاحب الجلالة والمهابة، دام لكم العز والتمكين.

بمناسبة اختتام أشغال الدورة الثانية من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة يتشرف رئيس مجلس النواب أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس بأن يرفع إلى المقام العالي بالله أصدق عبارات الولاء والإمتنان.

وقد تميزت هذه الدورة التشريعية يا مولاي، بإنتاج نوعي في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، استحضر فيه أعضاء المجلس وأجهزته توجيهاتكم النيرة وحرص جلالتم، على تقوية المؤسسات وترسيخ الممارسة الديمقراطية والقرب من المواطنين وتمثل انتظارات وحاجيات المجتمع.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد تميز الإنتاج التشريعي خلال هذه الدورة بالمصادقة على نصوص تكفل التأطير القانوني لعصرنة الإقتصاد الوطني والخدمات والنظام النقدي الوطني وقطاعات واعدة مفتوحة على



أبقاكم الله يا مولاي، ذخرا وملاذا لشعبكم الوفي وأقر عينكم بولي العهد المحبوب، صاحب السمو الملكي، الأمير الجليل، مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة، لالة خديجة، وشد أزركم بصنوكم صاحب السمو الملكي، الأمير مولاي رشيد، وحفظكم في سائر أفراد أسرتمكم الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة

الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب

حرر بالرباط في 10 ذي القعدة 1439

الموافق ل 24 يوليوز 2018.

السيد الرئيس:

رفعت الجلسة.

تقودها جلالتم، اهتمام أعضاء المجلس وأجهزته في واجهة الدبلوماسية البرلمانية.

ووفق مقتضيات الدستور، حرص المجلس على الشروع في أعمال ما يتعلق بالديمقراطية التشاركية المواطنة وتتبع تطبيق القوانين وتبين آثارها على المجتمع متمثلا روح الدستور الإصلاحية وفلسفة حكم جلالتم، الحريصة على ضمان حقوق الأفراد والجماعات وكفالة مشاركة المواطنين والمواطنات في مسيرة التنمية الشاملة وترسيخ البناء المؤسساتي، بما يعزز اقتدار المملكة المغربية وازدهارها وتقدمها.